

﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ  
وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَاءَةٍ اتَيْمُمُوهُنَّ شَيْئًا  
إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا  
حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ  
اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ  
الظَّالِمُونَ﴾

هنا يتحدث الحق سبحانه وتعالى عن الطلاق بعد أن تحدث عن المطلق في عدتها  
وكيفية ردها ومراجعتها، وإنه سبحانه يتحدث عن الطلاق في حد ذاته والطلاق  
مأخوذ من الانطلاق والتحرر، فكانه حل عقدة كانت موجودة وهي عقدة النكاح،  
وعقدة النكاح هي العقدة التي جعلها الله عقداً مغلفاً وهي الميثاق الغليظ، فقال  
تعالى:

﴿وَأَخَذَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾

[سورة النساء]

أنه ميثاق غليظ لأنه أباح للزوجين عورات الآخر، في حين أنه لم يقل عن الإيمان  
إنه ميثاق غليظ، قال عنه: «ميثاق» فقط، فكان ميثاق الزواج أغلظ من ميثاق  
الإيمان. والحق سبحانه وتعالى يريد أن يربى في الناس حل المشكلات بأيسر الطرق.  
لذلك شرع لنا أن نحل عقدة النكاح، ونهاية العقدة ليست كبدايتها، ليست جذرية،  
فبداية النكاح كانت أمراً جذرياً، أخذناه بإيجاب وقبول وشهود وأنت حين تدخل  
في الأمر تدخله وأنت دارس لتبعاته وظروفه، لكن الأمر في عملية الطلاق يختلف؛  
فالرجل لا يملك أغمار نفسه، فربما يكون السبب فيها حيناً أو لشيء.

كان يمكن أن يمر بغير الطلاق ؛ فيشاء الحق سبحانه وتعالى أن يجعل للناس أناة وروية في حل العقدة فقال : « الطلاق مرتان » يعني مرة ومرة ، ولقائل أن يقول : كيف يكون مرتين ، ونحن نقول ثلاثة ؟ وقد سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال يا رسول الله قال الله تعالى : « الطلاق مرتان » فلم صار ثلاثاً ؟

فقال صلى الله عليه وسلم مبتسماً : « فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » . فكان معنى « الطلاق مرتان » ، أى أن لك في مجال اختيارك طلقتين للمرأة ، وإنما الثالثة ليست لك ، لماذا ؟ لأنها من بعد ذلك ستكون هناك بينونة كبرى ولن تصبح مسألة عودتها إليك من حقلك ، وإنما هذه المرأة قد أصبحت من حق رجل آخر .

﴿ حَتَّى تَسْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾

( من الآية ٢٣٠ سورة البقرة )

أما قول الرجل لزوجته أنت « طالق ثلاثاً » يُعتبر ثلاث طلاقات أم لا ؟ نقول : إن الزمن شرط أساسي في وقوع الطلاق ، يطلن الرجل زوجته مرة ، ثم تمضي فترة من الزمن ، ويطلقها مرة أخرى فتصبح طلاقاً ثانية ، وتمضي أيضاً فترة من الزمن وبعد ذلك نصل لقوله : « فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » . ولذلك فالآية نفسها واضحة وصريحة في أن الطلاق بالثلاث في لفظ واحد لا يوقع ثلاث طلاقات ، وإنما هي طلاق واحدة ، صحيح أن سيدنا عمر رضى الله عنه جعلها ثلاث طلاقات ؛ لأن الناس استسهلوا المسألة ، فرأى أن يشدد عليهم ليكفوا ، لكنهم لم يكفوا ، وبذلك نعود لأصل التشريع كما جاء في القرآن وهو « الطلاق مرتان » .

وحكمة توزيع الطلاق على المرات الثلاث لا في العبارة الواحدة ، أن الحق سبحانه يعطى فرصة للتراجع . وإعطاء الفرصة لا يأتي في نفس واحد وفي جلسة واحدة . إن الرجل الذي يقول لزوجته : أنت طالق ثلاثاً لم يأخذ الفرصة لتراجع نفسه ولواعترافنا قوله هذه ثلاث طلاقات لتهدمت الحياة الزوجية بكلمة . ولكن عظمة التشريع في أن الحق سبحانه وزع الطلاق على مرات حتى يراجع الإنسان نفسه . فربما أخطأ في المرة الأولى ، فيمسك في المرة الثانية ويندم . وساعة تجد التشريع يوزع أمراً بجزء أن يحدث ويجوز ألا يحدث ، فلا بد من وجود فاصل زمني

بين كل مرة . وبعض المتشدين يريدون أن يبرروا للناس تهجمهم على منهج الله فيقولون : إن الله حكم بأن تعدد الزوجات لا يمكن أن يتم فقال :

﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾

(من الآية ١٢٩ سورة النساء)

ويقولون : إن الله اشترط في التعدد العدل ، ثم حكم بأننا لن نستطيع أن نعدل بين الزوجات مهما حرصنا ، فكانه رجع في التشريع ، هذا منطقتهم . ونقول لهم : أكملوا قراءة الآية تفهموا المعنى ، إن الحق يقول : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » ثم فرع على النفي فقال :

﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴾

(من الآية ١٢٩ سورة النساء)

ومادام النفي قد فُرع عليه فقد انتهى ، فالأمر كما يقولون : نفي النفي إثبات . أن الاستطاعة ثابتة وفاقية وكان قوله تعالى : « فلا تميلوا كل الميل » إشارة إليها . وكذلك الأمر هنا « الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » . فمادام قد قال : « فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » وقال : « الطلاق مرتان » أى أن لكل فعل زمناً ، فذلك يتناسب مع حلقات التأديب والتهذيب ، وإلا فالطلاق الثلاث بكلمة واحدة في زمن واحد ، يكون عملية قسرية واحدة « وليس فيها تأديب أو إصلاح أو تهذيب » وفي هذه المسألة يقول الحق : « ولا يحل لكم أن تلتذذوا بما آتيتموهن شيئاً » لأن المفروض في الزوج أن يدفع المهر نظير استمتاعه بالبضع ، فإذا ما حدث الطلاق لا يحل للمطلق أن يأخذ من مهره شيئاً ، لكن الحق استثنى في المسألة فقال : « إلا أن يخاف ألا يقيها حدود الله فإن خفتم ألا يقيها حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به » .

فكان الحق سبحانه وتعالى أراد أن يجعل للمرأة مخرجاً إن أريد بها الضرر وهي لا تقبل هذا الضرر . فبأن الحق وشرع : مادام قد خاف ألا يقيها حدود الله ، فقد أذن لها أن اقتدى نفسك أيتها المرأة بشيء من ماله ويكره أن يزيد على المهر إلا إذا كان ذلك ناشئاً عن نشوز منها ومخالفة للزوج فلا كراهة إذن في الزيادة على المهر .

وقد جاء الواقع مطابقاً لما شرع الله عندما وقعت حادثة « جميلة » أخت « عبدالله بن أبي » حينما كانت زوجة لعبد الله بن ليس ، فقد ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت : « أنا لا اتهمه في دينه ولا خلقه ولكن لا أحب الكفر في الإسلام » وهي تقصد أنها عاشت معه وهي تبغضه ، لذلك لن تزدى حقه وذلك هو كفر العشير أى إنكار حق الزوج وترك طاعته .

وهي قد قالت : إنها لا تتهمه لا في دينه ولا في خلقه لتعبر بذلك عن معان عاطفية أخرى ، فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعلم منها ذلك ، فقالت : لقد رفعت الحياء فوجدته في عدة رجال فرأيتهم أشد منهم سواداً وأنصرهم قامة وأقبحهم وجهاً ، فقال لها صلى الله عليه وسلم : « أتدوين حديثه » ؟ فقالت : وإن شاء ربه ، فقال صلى الله عليه وسلم : لا حاجة لنا بالزيادة ، ولكن ردّي عليه حديثه .

ويسمى هذا الأمر بالخلع ، أى أن تخلع المرأة نفسها من زوجها الذي تخاف ألا تزدى له حقاً من حقوق الزوجية ، إنها تخلع نفسها منه بما لا يصيبه ضرر ، فقد يريد أن يتزوج بأخرى وهو محتاج إلى ما قدم من مهر لمن تريد أن تخلع نفسها منه . ويتابع الحق سبحانه : « ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتن من شيئاً » وهذا الشيء هو الذى قال عنه الله في مكان آخر :

﴿ وَأَتَيْنَهُنَّ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا ۝١٦ ﴾

( سورة النساء )

ويتابع الحق الآية بقوله : « إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله » والمقصود هنا هما الزوجان ، ومن بعد ذلك نأتى مسؤولية أولياء أمر الزوجين والمجتمع الذى يهمه أمرهما في قوله : « فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به تلك حدود الله فلا تمتدوها ومن يمتد حدود الله فأولئك هم الظالمون » .

وحُدود الله هي ما شرعه لعباده حداً مانعاً بين الحلال والحرام ، وحدود الله إما أن ترد بعد المناهى ، وإما أن ترد بعد الأوامر ، فإن وردت بعد الأوامر فإنه يقول :

« تلك حدود الله فلا تعتدوها » أى آخر غاييتكم هنا ، ولا تتعدوا الحد ، ولكن إن جاءت بعد النواهي يقول : « تلك حدود الله فلا تقربوها » ، لأن الحق يريد أن يمنع النفس من تأثير المحرمات على النفس ، فتلح عليها أن تفعل ، فإن كنت بعيداً عنها فالأفضل أن تظل بعيداً .

وانظر جيداً فيما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الحلال بين وإن الحرام بين وبينهما أمور مشبهات فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعى يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه ، ألا وإن لكل ملك حمى ، ألا وإن حمى الله فى أرضه محارمه » (١) .

ومادامت الحدود تشمل مناهى الله وتشمل أوامر الله فكل شيء مأمور به وكل شيء منهى عنه يجب أن يظل فى مجاله من الفعل فى « افعل » ومن النهى فى « لا تفعل » . وإذا انتقل نظام ( افعل ) إلى دائرة ( لا تفعل ) وانتقل ما يدخل فى دائرة « لا تفعل » إلى دائرة « افعل » ، هنا ينتقل نظام الكون ، ومادام نظام الكون أصابه الخلل فقد حدث الظلم ، فالظلم هو أن تنقل حق إنسان وتعطيه لإنسان آخر ، وتشريع الطلاق حد من حدود الله ، فإن حاولت أن تأتى بأمر لا يناسب ما أمر الله به فى تنظيم اجتماعى فقد نقلت المأمور به إلى حيز المنهى عنه ، وبذلك تحدث ظلماً .

والحق سبحانه وتعالى حينها يعالج قضايا المجتمع يعالجها علاجاً يمنع وقوع المجتمع فى الأمراض والأفات ، والبشر إن أحسنوا الظن بهم فى أنهم يشعرون للخير وللمصلحة ، فهم يشعرون على قدر علمهم بالأشياء ، لكننا لا نؤمن أن يجهلوا شيئاً يحدث ولا يعرفوه ، فهم شرعوا لما عرفوا ، وإذا شرعوا لما عرفوا وفوجئوا بأشياء لم يعرفوها ماذا يكون الموقف ؟ إن كانوا مخلصين بحق داسوا على كبرياء غرورهم التشريعى وقالوا نَعْدُل ما شرعنا ، وإن ظلوا فى غلوائهم فمن الذى يشقى ؟ إن المجتمع هو الذى يشقى بعنادهم .

(١) رواه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه .

والحق سبحانه وتعالى لا ينهم الناس جميعاً في أن منهم من لا يريد الخير ، ولكن هناك فرق بين أن تريد خيراً والآن تقدر على الخير . أنت شرعت على قدر قدرتك وعلمك . ونعرف جميعاً أن شفاء التجارب في القوانين الاجتماعية النظرية تقع على المجتمع .

ونعرف جيداً أن هناك فرقاً بين العلم التجريبي المعمل والكلام النظري الأهرائي ، فالعلم التجريبي يشقى به صاحب التجربة ، إن العالم يكذب وينصب في معمله وهو الذي يشقى ويضحي بوقته وبماله وبصحته ويعيش في ذهول عن كل شيء إلا تجربة التي هو بصليدها ، فإذا ما انتهى إلى قضية اكتشافية فالذي يسعد باكتشافه هو المجتمع . لكن الأمر يختلف في الأشياء النظرية ، لأن الذي يشقى بأخطاء المثبتين من البشر هو المجتمع ، إلى أن يحىء مقفن يعطف على المجتمع ويعدل خطأ من سبقه .

أما الحق سبحانه وتعالى فقد جاءنا بتشريع يحىى البشر من الشقاء ، فآله - سبحانه - يتركنا في العالم المادى التجريبي أحراراً ، ادخلو المعمل وستنتهون إلى أشياء قد تتفقون عليها ، لكن إياكم واختلافات الأهواء ؛ لذلك تولى الله عز وجل تشريع ما يختلف فيه الأهواء ، حتى يضمن أن المجتمع لا يشقى بالخطأ من المشرعين ، لفترة من الزمن إلى أن يحىء مشرع آخر ويعدل للناس ما أخطأ فيه غيره .

لذلك نجد في عالمنا المعاصر الكثير من القضايا النابعة من الهوى ، ويتمسك الناس فيها بأهوائهم ، ثم تضغط عليهم الأحداث ضغطاً لا يستطيعون بعدها أن يضعوا رءوسهم في الرمال ، بل لابد أن يواجهوها ، فإذا ما واجهوها فإنهم لا يجدون حلاً لها إلا بما شرعه الإسلام ، ونجد أنهم التقوا مع تشريعات الإسلام .

إن بعضاً من الكارهين للإسلام يقولون : أنتم تقولون عن دينكم : إنه جاء ليظهر على كل الأديان ، مرة يقول القرآن :

﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ۝١٨﴾

(سورة الفتح)

ومرة يقول القرآن :

﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ ۚ وَاللَّهُ مُنِيرُ نُورِهِ ۚ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ۝١٩﴾  
 هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ۚ وَلَوْ كَرِهَ  
 الْمُشْرِكُونَ ۝٢٠﴾

(سورة الصف)

ويستمر هؤلاء الكارهون للإسلام في قولهم ويضيفون : إن إسلامكم لم يظهر على الدين كله حتى الآن بدليل أن هناك الملايين لم يدخلوا الإسلام ؟ وتقول لهم : أو يظهر على الدين كله بأن يؤمن الناس بالإسلام جميعاً ، لا ، لو فطنوا إلى قول الله : « ولو كره الكافرون » تعلموا أن إظهار الإسلام على الدين لا بد أن يلازمه وجود كافرين كارهين ، ومادام الإسلام موجوداً مع كافرين كارهين ، فهو لن يظهر كدين ، ولكنه يظهر عليهم - أي يغلبهم - كنظام يضطرون إليه ليحلوا مشكلات مجتمعاتهم الكافرة ، فيأخذون من أنظمة وفوائيد الإسلام وهم كارهون ، ولذلك نجدهم يستقون قواتينهم وإصلاحاتهم الاجتماعية من تعاليم الإسلام .

ولو كانوا سيأخذونه كدين لما قال الحق : « ولو كره الكافرون » أو « ولو كره المشركون » لأنهم عندما يعتنقونه كدين فلن يبقى كاره أو مشرك . لكن حين يقول سبحانه : « ولو كره الكافرون » ود « ولو كره المشركون » فذلك يعني : أن أطمئنا يا من أمتتم بمحمد صلى الله عليه وسلم وأخذتم الإسلام ديناً ، إن تجارب الحياة ستأتي تثبت لدى الجاحدين صدق دينكم ، وصدق الله في تقنيه لكم ، وسيضطر الكافرون والمشركون إلى كثير من قضايا إسلامكم ليأخذوها كنظام يحلون به مشاكلهم رغم عنادهم وإصرارهم على أن يكونوا ضد الإسلام .

وضربنا عل ذلك مثلاً بما حدث في إيطاليا التي بها الفاتيكان قبله الكاثوليك الروحية ؛ فقد اضطروا لأن يشرعوا قوانين نبيح الطلاق ، وحدث مثل ذلك في أسبانيا وغيرها من الدول . انظر كيف تراجعوا في مبادئ كانوا يعيبرتها عل الإبلام ! لقد اضطرتهم ظروف الحياة لأن يقتنوا إباحة الطلاق تقنياً بشرياً لا بتقنين إلهي . ومثل هذه الأحداث تبين لنا مدى ثقنتا في ديننا ، وأن مشكلات البشرية في بلاد الكفر والشرك لن يحلها إلا الإسلام ، فإن لم يأخذوه كدين فسيضطرون إلى أخذه كنظام .

ومن شرف الإسلام ألا يأخذوه كدين ؛ لأهم لو آمنوا به لكانت أفعالهم وقوانينهم تطبيقاً للإسلام من قوم مسلمين ، ولكن أن يظنوا كارهين للإسلام ثم يأخذوا من مبادئ الدين الذي يكرهونه ما يصلح مجتمعاتهم الفاسدة فذلك الفخر الأكبر للإسلام . إن هذا هو مفهوم قول الحق : « ولو كره الكافرون » وه ولو كره المشركون » وإذا ما جاء لك أحد في هذه المسألة فقل له : من شرف الإسلام أن يظل في الدنيا مشرك ، وأن يظل في الدنيا هؤلاء الكفار ثم يرغموا ليحلوا مسائل مجتمعاتهم بقضايا الإسلام ، والإسلام يفخر بأنه سبقهم منذ أربعة عشر قرناً إلى ما يلهثون وراءه الآن بعد مضي كل هذا الزمن . ويقول الحق بعد ذلك :

﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ ۖ  
فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا  
حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾

وسبق أن قال الحق : « الطلاق مرتان » وبعدها قال : « فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » . وهنا يتحدث الحق عن التسريح بقوله : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ » . وذلك حتى يبين لنا أنه إن وصلت الأمور بين



الزوجين إلى مرحلة اللا عودة فلا يد من درس قاس ؛ فلا يمكن أن يرجع كل منهما للآخر بسهولة . لقد أمهلها الله بتشريع البيونة الصغرى التي يعقبها مهر وعقد جديدان فلم يرتدعا ، فكان لابد من البيونة الكبرى ، وهي أن تزوج المرأة بزواج آخر وتجرب حياة زوجية أخرى . وبذلك يكون الدرس قاسياً .

وقد يأخذ بعض الرجال المسألة بصورة شكلية ، فيتزوج المرأة المطلقة ثلاثاً زواجاً كامل الشروط من عقد وشهود ومهر ، لكن لا يترتب على الزواج معاشرة جنسية بينهما ، وذلك هو « المحلل » الذي نسمع عنه وهو مالم يقره الإسلام .

فمن تزوج عل أنه محلل ومن وافقت على ذلك المحلل فليعلم أن ذلك حرام على الاثنين ، فليس في الإسلام محلل ، ومن يدخل بنية المحلل لا يجوز له الزوجة ، وليس له حقوق عليها ، وفي الوقت نفسه لو طلقها ذلك الرجل لا يجوز لها الرجوع لزوجها السابق ، لأن المحلل لم يكن زوجاً وإنما هو غشيل زوج ، والغشيل لا يثبت في الواقع شيئاً . ولذلك قال الحق : « فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره » .

والمقصود هنا النكاح الطبيعي الذي سافت إليه الظروف دون افتعال ولا قصد للتحليل . وعندما يطلقها ذلك الرجل لظروف خارجة عن الإرادة وهي استحالة العشرة ، وليس لأسباب متفق عليها ، عندئذ يمكن للزوج السابق أن يتزوج المرأة التي كانت في عصمته ويطلقها من قبل ثلاث مرات .

« فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا إن ظنا أن يقيما حدود الله وتلك حدود الله يبينها لقوم يعلمون » أي أن يغلب على الفطن أن المسائل التي كانت مثار خلاف فيها مضي قد انتهت ووصل الاثنان إلى درجة من التعقل والاحترام المتبادل ، وأخذاً درساً من التجربة تجعل كلا منهما يرضى بصاحبه . وبعد ذلك يقول الحق :

وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأُمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ

سَرَّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِنَعْتَدُ وَأَمَّنْ يَفْعَلْ  
ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ، وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَ اللَّهِ هُرُوعًا وَلَا ذِكْرًا  
يَعَسَى اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ  
يَعْظُمُ بِهِ عَوَاتِقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣٦﴾

ولنلاحظ قوله : « وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن » ونسأل : هل إذا بلغت  
الأجل وانتهت العدة ، هل يوجد بعدها إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ؟ ، هل  
يوجد إلا التسريح ؟ . إن هناك آية بعد ذلك نقول :

﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا  
تَرَاضُوا بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾

( من الآية ٣٣٢ من سورة النور )

إذن نحن أمام آيتين كل منهما تبدأ بقوله : « وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن » .  
لكن تكملة الآية الأولى هو : « فأمسكنوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف » وتكملة  
الآية الثانية هو : « فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن » . ما سر هذا الاختلاف  
إذن ؟

نقول : إن البلوغ يأق بمعنيين ، المعنى الأول : أن يأق البلوغ بمعنى المقاربة مثل  
قوله تعالى : « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم » . أى عندما تقارب القيام  
إلى الصلاة فافعل ذلك . والمعنى الثانى : يطلق البلوغ على الوصول الحقيقى  
والفعلى ، إن الإنسان عندما يكون مسافرا بالطائرة ويهبط فى بلد الوصول فهو يلاحظ  
أن الطيار يعلن أنه قد وصل إلى البلد الفلانى . إذن مرة يطلق البلوغ على القرب  
ومرة أخرى يطلق على البلوغ الحقيقى .

وفي الآية الأولى « وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكنهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف » هنا طلق الرجل زوجته لكن عدتها لم تنته بل قاربت على الانتهاء قريبا يمكنه أن يسرحها أو يمسكها بإحسان ، وأصبح للزوج قدر من زمن العدة يسمح له أن يمسك أو يسرح ، لكنه زمن قليل . إن الحق يريد أن يتمسك الزوج بالإبقاء إلى آخر لحظة ويستفي أسباب الالتقاء وعدم الانفصال حتى آخر لحظة ، وهذه علة التعبير بقوله : « فبلغن أجلهن » أي قاربن بلوغ الأجل . إن الحق يريدنا أن نتمسك باستبقاء الحياة الزوجية إلى آخر فرصة تتسع للإسك ، فهي لحظة قد ينطق فيها الرجل بكلمة يترتب عليها إما طلاق ، وإما عودة الحياة الزوجية .

أما الآية الثانية وهي قوله تعالى : « وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تمضوهن أن ينكحن أزواجهن » فانه سبحانه وتعالى يريد أن يمحصر مناقشة الأسباب في الانفصال أو الاستمرار بين الزوج والزوجة فقط فلا تمتد إلى غير الزوج والزوجة ، لأن بين الاثنين من الأسباب ما قد تجعل الواحد منهما يلين جانبه للآخر .

لكن إذا ما دخل طرف ثالث ليست عنده هذه فسوف تكبر في نفسه الخصومة ولا توجد عنده الحاجة فلا يبقى على عشرة الزوجين . فإذا ما دخل الأب أو الأخ أو الأم في النزاع فسوف تشتمل الخصومة ، وكل منهم لا يشعر بإحساس كل من الزوجين للآخر ، ولا بليونة الزوج لزوجته ، ولا بمهادنة الزوجة لزوجها ، فهذه مسائل عاطفية ونفسية لا توجد إلا بين الزوج والزوجة ، أما الأطراف الخارجية فلا يربطها بالزوج ولا بالزوجة إلا صلة القرابة . ومن هنا فإن حرص تلك الأطراف الخارجية على بقاء عشرة الزوجين لا يكون مثل حرص كل من الزوجين على التمسك بالآخر .

ولذلك يجب أن نفهم أن كل مشكلة تحدث بين زوج وزوجته ولا يتدخل فيها أحد تنتهي بسرعة بدون أم أو أب أو أخ ، ذلك لأنه تدخل طرف خارجي لا يكون مالكا للدوافع العاطفية والنفسية التي بين الزوجين ، أما الزوجان فقد تكفي نظرة واحدة من أحدهما للآخر لأن تعيد الأمور إلى مجراها . فقد يُعجب الرجل بجمال

المرأة ويشترك إليها ، فينسى كل شيء . وقد ترى المرأة في الرجل أمراً لا تحب أن تفقده منه فتبقى ما حدث بينهما ، وهكذا .

لكن أين ذلك من أمها وأمه ، أو أبيها وأبيه ؟ ليس بين هؤلاء وبين الزوجين أسرار ومحافظ ومعاشرة وغير ذلك .

ولهذا فأننا أنصح دائماً بأن يظل الخلاف محصوراً بين الزوج والزوجة : لأن الله قد جعل بينهما سيلاً عاطفياً ، والسيال العاطفي قد يسيل إلى نزوع ورغبة في شيء ما ، وربما تكون هذه الرغبة هي التي تصلح وتجعل كلا من الطرفين يتنازل عن الخصومة والطلاق . ولذلك شاعت إرادة الله عز وجل ألا يطلق الرجل زوجته وهي حائض ، لماذا ؟

لأن المرأة في فترة الحيض لا يكون لزوجها رغبة فيها ، وربما ينفر منها ، لكن يريد الحق عز وجل ألا يطلق الرجل زوجته إلا في طهر لم يسبق له أن عاشرها فيه بمعاشرة الزوج زوجته وبعد أن تفتسل من الحيض ، وذلك حتى لا يطلقها إلا وهو في أشد الأوقات رغبة لها .

إذن فالحق سبحانه وتعالى يريد أن تكون الخلافات بين الزوج والزوجة في إطار الحياة الزوجية ، حتى يحفظها سياج المحبة والمودة والرحمة . لكن تدخل الأطراف الأخرى يحطم هذا السياج ، أيا كان الطرف أما أو أبا أو اخا .

ويقول الحق : « ولا تمسكوهن ضرارا لثمتدوا » أي لا تبق أيها الرجل على الحياة الزوجية من أجل الإضرار بالمرأة وإذلالها ، ومعنى الضرار أنك تصنع شيئا في ظاهره أنك تريد الخير وفي الباطن تريد الشر . ولذلك أطلق اللفظ على « مسجد الضرار » فظاهر بنائه أنه مسجد بني للصلاة فيه ، وفي الباطن كان الهدف منه هو الكفر والتفريق بين المؤمنين . وكذلك الضرار في الزواج ؛ يقول الرجل أنا لا أريد طلاقها وسأعيدها لبيتها ، يقول ذلك ويبيت في نفسه أن يعيدها ليدلها ويمتقم منها ، وذلك لا يفروه الإسلام ؛ بل وينهى عنه .

إن الحق عز وجل يحذر من مثل هذا السلوك فيقول : « ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا ، ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه » ، فإنك أن تظن أنك حين تعتدي على زوجتك بعد أن تراجعها أنك ظلمتها هي ، لا ، إنما أنت تظلم نفسك ، لأنك حين تعتدي على إنسان فقد جعلت ربه في جانبك ، فإن دعا عليك فيل الله دعوته ، وبذلك تحرم نفسك من رضا الله عنك ، فهل هناك ظلم أكثر من الظلم الذي يأتيك بسخط الله عليك .

ويتابع الحق سبحانه وتعالى : « ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه ولا تتخذوا آيات الله هزوا » أي خذوا نظام الله على أنه نظام جاء ليعلمكم حركة الحياة حكما بلا مراوغة وبلا تخليق في خيال كاذب ، إنما هو أمر واقعي ، فلا يصح أن يهزا أحد بما أنزله الله من أنظمة نصون حياة وكرامة الإنسان رجلا كان أو امرأة .

« واذكروا نعمة الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم به » ونعمة الله عليهم التي يذكرهم الله بها في معرض الحديث عن الطلاق هي أنه سبحانه - يلقنهم إلى ما كانوا عليه قبل أن يشرع لهم أين كان حظ المرأة في الجاهلية في أمر الزواج والطلاق ، وما أصبحت عليه بعد نزول القرآن ؟ لقد صارت حقة بها مصونة بالقرآن .

إن الحق عز وجل يمتن على المؤمنين ليلفت نظرهم إلى حالتهم قبل الإسلام ، فقد كان الرجل يطلق امرأته ويعيدها ، ثم يطلقها ويعيدها ولو ألف مرة دون ضابط أو رابط . وكان يحرم عليها المعاشرة الزوجية شهورا ويتركها تتعذب بلوعة البعد عنه ، ولا تستطيع أن تتكلم .

وكانت المرأة إذا مات زوجها تنفى من المجتمع فلا تظهر أبدا ولا تخرج من بيتها وكأنها جروثة ، وقبل ذلك كله كانت مصدر عار لأبيها ، فكان يقتلها قبل أن تصل إلى سن البلوغ بدعوى الحرص على شرفه .

باختصار كان الزواج أقرب إلى المهازل منه إلى الجسد ، فجاء الإسلام ، فحسم

الأمور حتى لا تكون فوضى بلا ضوابط وبلا قوانين . فاذكروا أيها المؤمنون نعمة الله عليكم بالإسلام ، وانظروا إلى ما أنعم به عليكم من نظام أسرى يلهث العالم شرقه وغربه ليصل إلى مثله .

كتم أمة بلا حضارة وبلا ثقافة ، تعبدون الأصنام وتقيمون الحرب وتسلطونها بينكم على أنفسه الأسباب وأدونها ، وتجهلون القراءة والكتابة ، ثم ينزل الله عليكم هذا التشريع الرافق الناصح الذي لم نصل إليه أية حضارة حتى الآن . ألا تذكرون هذه النعمة التي أنتم فيها بفضل من الله ؟ لذلك قال سبحانه : « واذكروا نعمة الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم به » والكتاب هو القرآن ، والحكمة هي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . ويختتم الحق تلك الآية الكريمة بقوله : « واتقوا الله واعلموا أن الله بكل شيء عليم » .

فياكم أن تتهموا دينكم بأنه قد فاته شيء من التشريع لكم ، فكل تشريع جاهز في الإسلام ، لأن الله عليم بما نكون عليه أحوال الناس ، فلا يستدرك كون الله في الواقع على ما شرع الله في كتابه ، لأنه سبحانه خالق الكون ومنزل التشريع . وبعد ذلك يقول الحق :

وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُنَّ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ  
أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَضَوْا بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ  
مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ لَكُمْ لَكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ  
يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٢٢﴾

«فلين أجلهن» هنا أي فاتته العدة ، ولم يستنفذ الزوج مرات الطلاق ، ولم يعد للزوج حق في أن يراجعها إلا بعد عقد ومهر جديدين . هب أن الزوج أراد أن

يعيد زوجته إلى عصمتها مرة أخرى ، وهنا قد يتدخل أهل اللدد والخصومة من الأقارب ، ويقفون في وجه إنجام الزواج ، والزوجان ربما كان كل منهما يميل إلى الآخر ، وبينهما سيل عاطفي ونفسي لا يعلمه أحد ، لكن الذين دخلوا في الخصومة من الأهل يقفون في وجه عودة الأمور إلى مجاريها ، خوفا من تكرار ما حدث أو لأسباب أخرى ، ويقول هؤلاء : مادام الزوجان قد تراضيا على العودة فلا يصح أن يقف أحد في طريق عودة الأمور إلى ما كانت عليه .

وقوله الحق : « فلا تعضلوهن » نعرف منه أن العضل هو المتع ، والكلام للأهل والأقارب وكل من يهجم مصلحة الطرفين من أهل المشورة الحسنة . وه أن يتكهن أزواجهن ، أي الذين طلقوهن أولا .

والمعنى : لا تمنعوا الأزواج أن يعيدوا إلى عصمتهم زوجاتهم اللاتي طلقوهن من قبل . ولتعلم الأهل الذين يصرون على منع بناتهم من العودة لأزواجهن أنهم بالنهاية في الخصومة بمنعون فائدة التدرج في الطلاق التي أراد : حكمه الله .

إن حكمه التشريع في جعل الطلاق مرة ، ومرتين هي أن من لم يصلح في المرة الأولى قد يصلح في المرة الثانية ، وإذا كان الله العليم بنفسه البشر قد شرع لهم أن يطلقوا مرة ومرتين ، وأعطى فسخة من الوقت لمن أخطأ في المرة الأولى ألا يخطئ في الثانية ، لذلك فلا يصح أن يقف أحد حجر عثرة أمام إعادة الحياة الزوجية من جديد .

وقوله الحق : « أن شكحن أزواجهن » ونلاحظ هنا أن الحق سبحانه وتعالى ينسب النكاح للنسوة ، فقال : « يتكهن » وهذا يقتضي رضا المرأة عن العودة للزوج فلا يمكن أن يطلقها أولا ثم لا يكون لها رأى في العودة إليه .

« إذا تراضوا بينهم بالمعروف » وما داموا تراضوا ورأوا أن عودة كل منهما للآخر أفضل ، فليعد أهل سوء الذين يقفون في وجه رضا الطرفين ، وليتركوا الحلال يعود إلى مجاريه . « ذلك يوعظ به من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر ذلكم أزكى

لكم وأطهره إن هذا تشريع ربكم وهو موعظة لكم يا من تؤمنون بالله رباً حكيماً  
مشرعاً وعالماً ينزل في الخبير في نفوس البشر .

وكلمة « وأطهر » تلفتاً إلى حرمة الوقوف في وجه المرأة التي تريد أن ترجع لزوجها  
الذي طلقها ثم انتهت العدة ، وأراد هو أن يتزوجها من جديد ، إن الحق يلفتنا :  
لا نفقروا في وجه رغبته في العودة لأي سبب كان ، لماذا يهرب ؟

ونأتي الإجابة في قوله الحق : « والله يعلم وأنتم لا تعلمون » تأمل حال السباقي  
القرآني وكيف خدع قوله تعالى : « والله يعلم وأنتم لا تعلمون » المعنى الذي تريده  
الآيات . إن الله يعلم وأنتم لا تعلمون أن في عودة الأمور لمجاريها بين الزوجين أذكى  
وأطهر . ويقول الحق بعد ذلك :

وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ  
أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ  
لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا  
مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا  
عَنْ تَرَاثٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوَرَا فَلَاجُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ  
تَسْرِضِعُوا أَوْلَدَكُمْ فَلَجُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَعْتُمْ مَاءً أَنْتُمْ  
بِالْمَعْرُوفِ وَالْقَوْلُ وَاللَّهُ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَمَتِّعُ لَوْ بَصِيرًا

انظر إلى عظمة الإسلام ما هوذا الحق سبحانه يتكلم عن إرضاع الوالدات  
لأولادهن بعد عملية الطلاق ، فالطلاق يورث الشقاق بين الرجل والمرأة ، والحق



سبحانه وتعالى ينتظر للمسألة نظرة الرحيم العليم بعباده، فيريد أن يحمي الثمرة التي تنجت من الزواج قبل أن يحدث الشقاق بين الأبوين، فيبلغنا : لا تجعلوا شقاقكم وخلافكم وطلاقكم مصدراً نكاسة للطفل البريء الرضيع .

وهذا كلام عن المطلقات اللاتي تتركن بيوت أزواجهن، لأن الله يقول بعد ذلك : «وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف» وما دامت الآية تحدثت عن «رزقهن وكسوتهن» فذلك يعني أن المرأة ووليدها بعيدة عن الرجل، لأنها لو كانت معه لكان رزق الوليد وكسوته أمراً مفروغاً منه . والحق سبحانه يفرض هنا حقاً للرضيع ، وأمه ثم تكن تستحقه لولا الرضاع . وبعض الناس فهموا خطأ أن الرزق والكسوة للزوجات عموماً ونقول لهم : لا . إن الرزق والكسوة هنا للمطلقات اللاتي يرضعن فقط .

ويريد الحق سبحانه أن يجعل هذا الحق أمراً مفروغاً منه ، فشرع حق الطفل في أن يتكلفه والده بالرزق والكسوة حتى يكون الأمر معلوماً لديه حال الطلاق .

وقوله تعالى : «والوالدات يرضعن أولادهن ح乳ين كاملين» نلاحظ فيه أنه يم بات بصيغة الأمر فلم يقل : يا والدات أرضعن ، لأن الأمر عرصة لأن يطاع وأن يعصى . لكن الله أظهر المسألة في أسلوب خبري على أنها أمر واقع طبيعي ولا يخالف .

ويقول الحق : «وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن» ولنتأمل عظمة الأداء القرآني في قوله : «وعلى المولود له» إنه لم يقل : «وعلى الوالد» وجاء بـ «المولود له» ليكلفه بالتبعات في الرزق والكسوة . لأن مسئولية الإنفاق على المولود هي مسئولية الوالد وليست مسئولية الأم ، وهي قد حملت وولدت وأرضعت والولد ينسب للأب في النهاية يقول الشاعر :

فإنما أمهات الناس أوعية

مستوعادات وللأباء أبناء

وما دام المولود منسوباً للرجل الأب، فعلى الأب رزقه وكسوته هو وعليه أيضاً رزق

وكسوة أمه التي ترضعه بالمعروف المتعارف عليه بما لا يسبب إجحافاً وظلماً للآب في كثرة الإنفاق ، ويقول الحق : « لا تكلف نفس إلا وسعها » هنا الحديث عن الأم والآب . فلا يصح أن تهرق المطلقة والد الرضيع بما هو فوق طاقته ، وعليها أن تكتفى بالمعقول من النفقة .

وتابع الحق : « لا تضار والدته بولدها ولا مولود له بولده » ولا زال الحق يُذكر الأب بأن المولود له هو ، وعليه ألا يضُر والدته الطفل بمنع الإنفاق على ابنه ، وألا يتركها تنكف الناس من أجل رزقه وكسوته ، وفي الوقت نفسه يُذكر الأم : لا تجعل رضيعك مصدر إضرار لأبيه بكثرة الإلحاح في طلب الرزق والكسوة .

إنه عز وجل يضع لنا الإطار الدقيق الذي يكفل للطفل حقوقه ، فهناك فرق بين رضيع بنعم بنفسه الحياة بين أبوين متعاشرين ، ووجوده بين أبوين غير متعاشرين .

والحق سبحانه وتعالى يعطينا لفئة أخرى هي أن والد المولود قد يموت فإذا مات الوالد فمن الذي يتفق على الوليد الذي في رعاية أمه المطلقة ؟ هنا يأتي قول الحق بالجواب السريع : « وعلى الوارث مثل ذلك » .

إن الحق يقرر مسئولية الإنفاق على من يرث والد الرضيع ، صحيح أن الرضيع سيرث في والدته ، لكن رعاية الوليد اليتيم هي مسئولية من يرث الوصاية وتكون له الولاية على أموال الأب إن مات . وهكذا يضمن الله عز وجل حق الرضيع عند المولود له وهو أبوه إذا كان حياً ، وعند من يرث الأب إذا توفى .

وبذلك يكون الله عز وجل قد شرع لصيانة أسلوب حياة الطفل في حال وجود أبويه ، وشرع له في حال طلاق أبويه وأبوه حي ، وشرع له في حال طلاق أبويه و وفاة أبيه . وتابع الحق : « فإن أرادا فصلاً عن تراضرٍ منها وتشاور فلا جناح عليهما » .

انظر إلى الرحمة في الإسلام ، فطلاق الرجل كزوجته لا يعني أن ما كان بينهما قد

انتهى ، ويضيع الأولاد ويشقون بسبب الطلاق ، فقله تعالى : « عن تراضٍ منهما وتشاور » دليل على أن هناك قضية مشتركة مازالت بين الطرفين وهي ما يتصل برعاية الأولاد ، وهذه القضية المشتركة لابد أن يلاحظ فيها حق الأولاد في عاطفة الأمومة ، وحقهم في عاطفة الأبوة ، حتى ينشأ الولد وهو غير محروم من حنان الأم أو الأب ، وإن اختلفا حتى الطلاق .

إن عليهما أن يلتقيا بالتشاور والتراضى في مسألة تربية الأولاد حتى يشعروا بحنان الأبوين ، ويكبر الأولاد دون آلام نفسية ، ويقهمن أن أمهم تقدر ظروفهم ، وكذلك والدهم ويرغم وجود الشقاق والخلاف بينهما فقد إتفقا على مصلحة الأولاد بتراضٍ وتشاور .

إن ما يحدث في كثير من حالات الطلاق من تجاهل للأولاد بعد الطلاق هي مسألة خطيرة ؛ لأنها تترك رواسب وآثاراً سلبية عميقة في نفوس الأولاد ، ويرتب عليها شقاؤهم وربما تشريدهم في الحياة . وما ذنب أولاد كان الكبار هم السبب المباشر في مجيئهم للحياة ؟ أليس من الأفضل أن يوفر الآباء لهم الظروف النفسية والحياتية التي تكفل لهم النشأة الكريمة ؟ إن منهج الله أماناً فلماذا لا نطيفه لنسعد به ونسعد به الأجيال القادمة ؟

والحق سبحانه وتعالى قال في أول الآية : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين » لكن ماذا يكون الحال إن نشأت ظروف تقلل من فترة الرضاعة عن العامين ؟ أو نشأت ظروف خاصة جعلت فترة الرضاعة أطول من العامين ؟ هنا يقول الحق : « فإن أرادا فصلاً عن تراضٍ منهما وتشاور فلا جناح عليهما » .

إنه جل وعلا بين لنا أن انفصال أى القطام يجب أن يكون عن تراضٍ وتشاور بين الوالدين ولا جناح عليهما في ذلك . ويقول الحق : « وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم إذا سلمتم ما آتيتم بالمعروف » ، وه أن تسترضعوا أولادكم « أى أن تأتوا للطفل بمرضعة ، فإن أردتم ذلك فلا لوم عليكم في ذلك .

إن المطلق حين يوكل إلى الأم أن ترضع وليدها فالطفل يأخذ من حنان الأم

الموجود لديها بالفطرة ، لكن هب أن الأم ليست لديها القدرة على الإرضاع أو أن ظروفها لا تسمحها على أن ترضعه لضعف في صحتها أو قوتها، عند ذلك فالوالد مُطالب أن يأق لابنه بمرضعة ، وهذه المرضعة التي ترضع الوليد تحتاج إلى أن يعطيها الأب ما يسخنها ويحملها تقبل على إرضاع الولد بأمانة ، والإشراف عليه بصديق .

ويختم الحق هذه الآية الكريمة بقوله : « واتقوا الله واعلموا أن الله بما تعملون بصير » ، إن الحق يحذر أن يأخذ أحد أحكامه ويدعى بظاهر الأمر تطبيقها ، لكنه غير حريص على روح هذه الأحكام ، مثال ذلك الأب الذي يريد أن يدلس على المجتمع ، فعندما يرى الأب مرضعة ابنته أمام الناس فهو يدعى أنه يتفق عليها ، ويعطيها أجرها كاملاً ، ويقابلها بالخفاوة والتكريم بينما الواقع يخالف ذلك .

إن الله يحذر من يفعل ذلك : أنت لا تعامل المجتمع وإنما تعامل الله « والله بما تعملون بصير » . ويقول الحق بعد ذلك :

﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ  
بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ  
فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ  
وَاللَّهُ يَمُنُّ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ ﴾

والعدة - كما عرفنا - هي الفترة الزمنية التي شرعها الله بعد زواج انتهى بطلاق أو بوفاة الزوج . والعدة إما أن تكون بعد طلاق ، وإما بعد وفاة زوج ، فإن كانت العدة بعد طلاق فمدتها ثلاثة قروء ، والقروء - كما عرفنا - هو الحيضة أو الطهر ، فإن كانت المطلقة صغيرة لم تحض بعد أو كانت كبيرة تعدت من الحيض فالعدة تنقلب من القروء إلى الأشهر وتصبح « ثلاثة أشهر » .

وعرفنا أن من حق الزوج أن يراجع زوجته بينه وبين نفسه دون تدخل الزوجة أو ولي أمرها، له ذلك في أثناء فترة العدة في الطلاق الرجعي ، فإن انتهت عدتها فقد سقط حقه في مراجعة الزوجة بنفسه ، ولد أن يراجعها ، ولكن بمهر وعقد جديدين مادام قد بقي له حق أي لم يستنفد مرات الطلاق .

وقد قلنا : إن تعدت الطلقات اثنتين وأصبحت هناك طليقة ثالثة فلا بد من زوج آخر يتزوجها بالطريقة الطبيعية لا بقصد أن يحللها للزوج الأول . وأما عدة المتوفى عنها زوجها فقد عرفنا أن القرآن ينص على أنها تترخص بنفسها أربعة أشهر وعشرا ، هذا إن لم تكن حاملا ، فإن كانت حاملا فعدتها أبعد الأجلين ، فإن كان الأجل الأبعد هو أربعة أشهر وعشرا فتلک عدتها ، وإن كان الأجل الأبعد هو الحمل فعدتها أن ينتهي الحمل . لكن اليس من الجائز أن يموت زوجها وهي في الشهر التاسع من الحمل فتلد قبل أن يدفن ؟ وهل يعنى ذلك أن عدتها انتهت ؟ لا ، إنها تنتهي بأبعد الأجلين وهو في هذه الحالة مرور أربعة أشهر وعشرا ، وإن قال بعض الفقهاء إن عدة الحامل بوضع الحمل .

لكن إذا لم يكن زوجها متوفى عنها فعدتها أن تضع حملها ، وإن شامت أن تتزوج بعد ذلك فلها ذلك ولو بعد لحظة . وبعض الناس يفسرون الحكمة من جعل عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا ، فيقولون : لأنها إن كانت حاملا بذكر فسيظهر حملها عندما يتحرك بعد ثلاثة أشهر ، وإن كانت حاملا بأنثى فتتحرك بعد أربعة أشهر وتعطى مهلة عشر ليال .

ونقول لهم : جزاكم الله خيرا على تفسيركم ، لكن العدة هنا ليست لاستبراء الرحم ، لأنها لو كانت لاستبراء الرحم لانتهت عدة المرأة بمجرد ولادتها . ولو كان الأمر للتأكد من وجود حمل أو عدمه ، لكانت عدتها ثلاث حيضات إن كانت من ذوات الحيض ، وإن كانت من غير ذوات الحيض لصغر أو لكبر سن لكانت عدتها ثلاثة أشهر . لكن الله اختصها بأربعة أشهر وعشرا وفاء لحق زوجها عليها وإكراما لحياتها الزوجية .

إذن فالله عز وجل جعل المتوفى عنها زوجها تترخص أقصى مدة يمكن أن تنصبر عليها

المرأة . فالمرأة ساعة تكون متوفى عنها زوجها لا تخرج من بيتها ولا تنزى ولا تلقى أحداً وفاة للزوج ، فإذا انتهت عدتها أى مضت عليها الأربعة الأشهر والعشرة ، « فلا جناح عليكم فيها فعلن فى أنفسهن » وهو معنى أن تنزى فى بيتها وتخرج دون إبداء زينة وأن يتقدم لها من يريد خطبتها . وقوله تعالى : « أربعة أشهر وعشراً » والمقصود بهذه المدة أربعة أشهر وعشر ليال .

وهنا لغة تشريعية إيمانية تدل على استطراد كل حكم شرعى فى جميع المكلفين وإن لم يكن الحكم ملبساً لهم ، فالمتوفى عنها زوجها تربصت أربعة أشهر وعشراً وبلغتها فى مدة العدة . وكان من حكم الله عليها ألا تنزى وألا تكتحل وألا تخرج من بيتها وفاة لحق زوجها فإذا بلغت الأجل وانتهى قال : « فلا جناح عليكم فيها فعلن فى أنفسهن » ، ولم يقل : فلا جناح عليهن .

لقد وجه الخطاب هنا للرجال ، لأن كل مؤمن له ولاية على كل مؤمنة ، فإذا رأى فى سلوكها أو أسلوب عنايتها بنفسها ما ينافى العدة فله أن يتدخل . مثلاً إذا رآها تنزى قال لها أو أرسل إليها من يقول لها : لماذا تنزىين ؟ إن قول الله : « فلا جناح عليكم » يعمل للرجال قوامة على المتوفى عنها زوجها ، فلا يقرلون : لا تدخل لنا ؛ لأن الحكم الإيماني حكم مستطرق فى كل مؤمن وعلى كل مؤمن . فالحق سبحانه وتعالى يقول :

﴿ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾

( من الآية ٢ سورة العصر )

إن قوله الحق : « تواسوا » لا يعنى أن قوماً تحصى بأنهم يؤصون غيرهم وقوماً آخرين يؤصهم غيرهم ، بل كل واحد منا موصى فى وقت ؛ وموصى من غيره فى وقت آخر ، هذا هو معنى « وتواسوا » .

فإذا رأيت فى غيرك ضعفاً فى أى ناحية من نواحي أحكام الله ، فلك أن توصيه . وكذلك إن رأى غيرك فيك ضعفاً فى أى ناحية من النواحي فله أن يوصيك ، وعندما نتواصى جميعاً لا يبقى لمؤمن بيتنا خطأ ظاهراً .

إذن فالآية لا تخص بالوصاية جماعة دون أخرى إنما الكل يتواصون ، لأن الأغيار البشرية تتناوب الناس أجمعين . فانت في فترة ضيق رقيب على ، فتوصي . وأنا في فترة ضعفك رقيب عليك ، فأوصيك . ولذلك جاء قول الحق : « فلا جناح عليكم » لأنه سبحانه لم يوجه الخطاب للنساء ، ولكن خاطب به المؤمنين ولم يخص بالخطاب أولياء أمور النساء فحسب وإنما ترك الحكم للجميع حتى لا يقول أحد : لا علاقة لي بالمرأة التي توفي عنها زوجها ولتفعل ما تشاء . إن لها أن تتزين بالمتعارف عليه إسلاميا في الزينة ، ولها أن تتجمل في حدود ما أذن الله لها فيه .

ونختم الحق هذه الآية بقوله : « والله بما تعملون خبير » أي والله أعلم بما في نفسها وبما في نيتها . وهب أنها فعلت أي فعل على غير مرأى من أحد فلا تعتقد أن المجتمع وإن لم يشهد منها ذلك أن المسألة انتهت ، لا ، إن الله عليم بما تفعل وإن لم يطلع عليها أحد من الناس .

إن الحق سبحانه وتعالى قد حوى بكل التشريعات السابقة حق الزوج حتى تنهى العدة ، وحتى المتوفى عنها زوجها في أثناء العدة ، وحتى أيضا بكل التشريعات كرامة المرأة . وجعل المرأة حرما لا يقرب منه أحد يחדش حجابها ، إن عليها عدة محسوبة في هذا الوقت لرجل آخر ، فلا يحق لأحد أن يقرب منها .

لماذا ؟ لأن المرأة خاصة إذا كانت مطلقة قد تملكها رغبة في أن تثار لنفسها ولكرامتها ، وربما تعجلت الزوج ، وربما كانت مسائل الافتراق أو الخلاف ناشئة عن اندساس رغبة راضب فيها ، وبمجرد أن يتم طلاقها وتعيش فترة العدة فقد يحوم حولها الراغبون فيها ، أو تستشرف هي من ناحيتها من تراه صالحا كزوج لها . ولذلك يفرض الحق سياجا من الزمن ويجعل العدة كمنطقة حرام ليحمي المرأة حاية موضوعية لا شكلية .

التشريع - لإثمه من إله رحيم - لا يدر عواطف النفس البشرية : لا من ناحية الذي يرغب في أن يتزوج ، ولا من ناحية المرأة التي تستشرف أن تتزوج ، فيعالج هذه المسألة بدقة وبحزم وبحسم معا فيقول - جل شأنه - :

وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ  
أَوْ أَكْنَنتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ  
وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا  
وَلَا تَنَزِرُوا عُنُقَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ  
وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَأَعْلَمُوا  
أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٢٠﴾

وه عرَضتم : مأخوذة من التعريض . والتعريض : هو أن تدل على شيء لا بما يؤيده نصا ، ولكن تعرض به لتلميحاً .

إن الحق سبحانه وتعالى يريد أن يجعل للمواطن تقيماً من هذه الناحية ، والتقيس ليس مجرد تعبير عن العاطفة ، ولكنه رعاية للمصلحة ، فمن الجائز أنه لو حزم التعريض لكان في ذلك ضياع فرصة الزواج للمرأة ، أو قد يفوت - هذا المنع - الفرصة على من يطلبها من الرجال ، لذلك يضع الحق القواعد التي تفرض على الرجل والمرأة معا أدب الاحتياط ، وكأنه يقول لنا : أنا أمتعكم أن تخطبوا في العدة أو تقولوا كلاماً صريحاً وواضحاً فيها ، لكن لا مانع من التلميح من بعيد .

مثلاً يشئ الرجل على المرأة ؛ ويمدد محاسنها بكلام لا بعد خروجها على آداب الإسلام مثل هذا الكلام هو تلميح وتعريض ، وفائدته أنه يعبر عما في نفس قائله تجاه المطلقة فتعرف رأيه فيها ، ولو لم يقل ذلك فرمما سبقه أحد إليها وقطع عليه السبيل لإنقاذ ما في نفسه ، ومنعه من أن يتقدم لخطبتها بعد انتهاء العدة ، وقد يدغمه ذلك لأن يفكر تفكيراً آخر للتعبير بأسلوب وشكل خاطيء .